الاستعمار والتحكم الاقتصادي في الشعوب

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 18 مارس 2018

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

عندما تتحدث عن الاقتصاد وخاصة الاقتصاد العالمي وعالم القروض والتحكم في الشعوب، فكأنك تسبح في محيط عميق من غير أن تعرف السباحة، فهل تعتقد أنك ستصل إلى بر الأمان ؟

وربما من أول الأسئلة التي تجد نفسك تطرحها على نفسك، هل الاقتصاد يخدم السياسة أم السياسة هي التي تخدم الاقتصاد؟ وعلى الرغم من ذلك، فإنك لن تجد الحل المناسب لهذا اللغز، لأنه لغز.

يسرد الكاتب الأمريكي الاقتصادي (جون بيركنز) الذي يلقب بالقاتل الاقتصادي (Economic Hit Man)، والذي كان يعمل كبيراً للاقتصاديين في شركة مين الأمريكية العابرة للقارات في كتابه (اعترافات قاتل اقتصادي) وفي نسخة أخرى باسم (اعترافات قرصان اقتصادي – الاغتيال الاقتصادي للأمم)، العديد من القصص الواقعية ويلقي من خلالها المؤلف الضوء على ممارسات نخبة من رجال الأعمال والاقتصاديين، وهو واحد منهم، ورجال السياسة في الولايات المتحدة لبناء إمبراطورية عالمية تسيطر

عليها (الكوربوروقراطية) أي حكم منظومة الشركات الكبرى الأمريكية على العالم.

في البداية يُعرِّف الكاتب القتلة الاقتصاديين بأنهم «رجال محترفون يتقاضون أجرًا عاليًا لخداع دول العالم بابتزاز ترليونات الدولارات، وهم بهذا يحوِّلون الأموالَ من البنك الدولي، ومن الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية، ومن منظمات (مساعدات) أجنبية أخرى، لتصبّ أخيرا في خزائن الشركات الضخمة وجيوب قلةٍ من الأسر الغنية التي تتحكم في موارد الأرض الطبيعية، وسبيلهم إلى ذلك تقاريرُ مالية محتالة، وانتخاباتٌ مُزوّرة، ورشاوى، وابتزاز، وغواية جنس، وجرائم قتل. إنهم يمارسون لعبةً قديمةً قِدَمَ الإمبراطوريات، لكنها لعبةٌ اتخذت في هذا الزمن العولمي أبعادًا جديدة رهيبة». ويواصل بقوله: «بلى، لقد كنت واحدًا من هؤلاء، ... كانت وظيفتي أن أُشجِّعَ زعماء العالم على الوقوع في شَرَكِ قروضٍ تؤمِّنُ ولاءهم، وبهذا يُمكننا ابتزازُهم متى شئنا لتأمين حاجاتِنا السياسية والاقتصادية والعسكرية، مقابل ذلك يُمكنُهم دعمُ أوضاعهم السياسية بجلب حدائقَ صناعيةٍ ومحطاتٍ كهربائيةٍ ومطاراتٍ لشعوبهم، فيغدو أصحاب شركات الهندسة والإنشاءات الأمريكية أثرياء بصورة خرافية».

ويحدد الكاتب بيركنز دوره ودور أقرانه في هذا الكتاب باستخدام المنظمات المالية الدولية لخلق ظروف تؤدي إلى خضوع الدول النامية لهيمنة النخبة الأمريكية التي تدير الحكومة والشركات

والبنوك، فالخبير يقوم بإعداد الدراسات التي بناء عليها توافق المنظمات المالية على تقديم قروض للدول النامية المستهدفة بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات والمدن الصناعية، بشرط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الأمريكية بتنفيذ هذه المشروعات، وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الأموال لا تغادر الولايات المتحدة، حيث إنها تتحول ببساطة من حسابات بنوك واشنطن إلى حسابات شركات في نيويورك أو غيرها من المدن الأمريكية، وعلى الرغم من أن هذه الأموال تعود بصورة مباشرة إلى الخزائن الأمريكية وأعضاء في الكوربوروقراطية، فإنه يبقى على الدولة المتلقية أن تقوم طوال سنوات وسنوات بسداد أصول القرض والفوائد قبل أن تصل إلى سداد القرض نفسه. والمثير في الموضوع هو تأكيد المؤلف أن مقياس نجاح الخبير يتناسب طرديًا مع حجم القرض بحيث تجبر الدولة المدينة على التعثر في السداد بعد بضع سنوات، وعندئذ تفرض شروط الدائن التي تتنوع مثل الموافقة على تصويت ما في الأمم المتحدة أو السيطرة على موارد معينة في الدولة أو القبول بالتواجد العسكري وما شابه ذلك، وبذلك تبقى الدولة المدينة النامية مدانة طوال عقود من الزمن للشركات الرأسمالية الأمريكية الضخمة العابرة للقارات. ومن الظريف أن كل هذا يحدث بموافقة ومباركة عالمية إذ إن القروض تقدم بهدف معلن، وهو تقديم الواجب للدول النامية للتطوير

والنمو والتنمية المستدامة، ومثل تلك الشعارات البراقة هي في الحقيقة نوعية جديدة من الاستعمار الحديث.

ويعتبر – بحسب كلام المؤلف – البنك الدولي من أكبر مصادر التمويل في العالم التي تعتمد عليها هذه الفئة من الشركات، وهذا البنك يهدف -ظاهريًا- إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس وأشد البلدان فقرًا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر، تأسس بتاريخ 10 يوليو 1944 بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في بريتون وودز بنيو هامشير الأمريكية، مقره الرئيسي واشنطن مقاطعة كولومبيا، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الأعضاء البالغ عددها 185 بلدًا، ويصبح البلد عضواً بمجرد اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وكما قلنا، فإن الهدف العام المعلن من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه، والتي تحتاج الى مساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرًا وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة، وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها. ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي. وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبًا أو دولارات أمريكية

ما يعادل 18٪ من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته، وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاج اليها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية، لكن ممارسة البنك لأعماله أظهرت أنه كان متحيزًا في إقراضه بعض الدول وعدم إقراضه دولاً أخرى.

وتشير بعض الدراسات والبحوث الى أن البنك الدولي هو الآمر الناهي للبنوك المركزية في العالم والذي هو حق موروث لعائلة (روتشايلد)، تلك العائلة اليهودية المسيطرة على الاقتصاد العالمي والتي يلقبها المصرفيون (موني ماستر) أو (أنبياء المال والسندات)، سعادتهم الحروب ويخافون من السلام، ولقد حاول كثيرون من الباحثين الوصول الى رأس الهرم لكنهم في النهاية وجدوا أن الطريق مسدود.

وفي الكتاب يكشف المؤلف عن الجانب غير المرئي في خطة القروض والمشروعات وهو تكوين مجموعة من العائلات الثرية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي داخل الدولة المدينة تشكل امتداداً للنخبة الأمريكية ليس بصفة التآمر، ولكن من خلال اعتناق نفس أفكار ومبادئ وأهداف النخبة الأمريكية، وبحيث ترتبط سعادة ورفاهية الأثرياء الجدد بالتبعية الطويلة المدى للولايات المتحدة، على الرغم من أن عبء القروض سيحرم الفقراء من الخدمات الاجتماعية عقودا قادمة، ويدلل المؤلف على ذلك بأن مديونية

العالم الثالث وصلت إلى 2.5 تريليون دولار وأن خدمة هذه الديون بلغت 375 مليار دولار سنوياً في عام 2004. وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم ويمثل 20 ضعفًا لما تقدمه الدول المتقدمة من مساعدات خارجية.

ويصف الكاتب ثلاث مراحل تتبعها الولايات المتحدة في هذا المجال، أي في مجال الاستعمار الاقتصادي من خلال القروض والبنك الدولي؛ الأولى: تبدأ بالقتلة الاقتصاديين، من أمثال الكاتب قبل صحوة ضميره، ومهمتهم إقناع زعماء الدول المستهدفة بأخذ قروض ضخمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنوك الأمريكية لتمويل مشاريع مبالغ فيها، فإن قبلت الدولة العرض، أحكمت أمريكا قبضتها على خناقها لأنها لن تستطيع سداد ديونها.

والثانية: فإذا رفض حاكمُ دولةٍ ما غوايةَ القتلة الاقتصاديين، تحرّك للعمل من يُسمّوْن الواويات (بنات آوى)، وهؤلاء مجرمون محترفون مهمتُهم تصفيةُ الحاكمِ العنيدِ تصفيةً جسدية، أو الإطاحةُ به والإتيانُ بحاكم مُطيع، وقد كان هذا مصيرَ جيم رُلْدُس، رئيس الإكوادور، وعمر توريجُس، رئيس بنما، اللذين اغتيلا في حادثِ تحطم طائرتيهما واحتراقهما.

والثالثة: فإذا فشلت الواويات، تحرك الجيش الأمريكي نفسه لاحتلال البلد، كما حدث مع صدام حسين في العراق، ومن قبل مع

الرئيس نورييغا في بنما، التي دمرها الجيش الأمريكي بلا مبرر، وبحسب تعبير الكاتب، أن «العراقَ مهمٌّ جداً لنا، أهم بكثيرٍ مما هو ظاهرٌ على السطح، بل، كانت الحربُ على العراق للسيطرةِ على نفطه وموقعِه الجغرافيّ المهمّ، بغضِّ النظر عن الذرائع التي سيقت في الحربين».

يقول كاتب الكتاب: «إنها ليست من صنع الخيال، إنها قصة حياتي الحقيقية، ولقد وافق على مساعدتي في قولها ناشر شجاع لا علاقة له بشركة عالمية».

هذا الكتابُ كتبه الأمريكيّ جون بيركنز سرداً لتجربتِه الشخصية، وهو تأكيدٌ واضحٌ للمؤامرةِ الأمريكيةِ على شعوبِ العالمِ الثالثِ المستضعَفِ -وخاصة الشعوب العربية الإسلامية- الذي تريد أن تطويه الإمبراطوريةُ الأمريكية تحت جناحها، وجوهرُ الكتابِ شرحٌ لأسلوب الولايات المتحدة الحديث في بناء إمبراطوريتها، وإخضاع العالم لها.

وهو يختلفُ عن الأسلوبِ الإمبرياليِّ القديم ألا وهو استخدام الاستعمار العسكري، وهنا اليوم لا يلجأ للقوة العسكرية إلا بعد استنفادِ وسيلتين يُسهبُ الكاتبُ في شرحهما، باعتبار أنه كان واحداً من القتلة الاقتصاديين، وهو تعبير كان متبعاً رسمياً حين دُرِّبَ على وظيفته.

وكان لا بدّ لهذه القصة من أن تُروى، ذلك لأننا نعيش في زمن الأزمات الرهيبة والقروض الضخمة والارتفاع الرهيب لأسعار السلع الاستهلاكية والاستعمار الاقتصادي الذي استخدمته القوى الامبريالية لإخضاع الشعوب، هذه القصة وهذا الكتاب بالذات يجب أن يروى ليروي لنا كيف وصلنا نحن – كعالم عربي ثري بالأموال والنفط – إلى حيث نحن، ولماذا نواجهُ اليوم أزماتٍ تبدو عصية على الحل. لنعرف ماذا يحدث حولنا، وكيف يمكن أن نفسر الأحداث التي تدور حولنا من غير أن نعرف كنهها، مثل ضربةَ 11 من سبتمبر وغزو الكويت وغزو العراق، ولماذا يموت عشرات الأفراد كل يوم في هذه البقعة من العالم التي كانت ذات يوم غنية بسبب عجزهم عن سداد قروض كانت بالمئات لتتحول بعد بضع سنوات إلى ملايين لا يستطيعون اليوم سدادها، ولماذا؟

وكيف ولماذا تحول المال إلى إله يعبد ؟ وإلى استعمار وغول يسيطر ويخيف ؟ وإلى عصا تخيف بها الدول على الرغم من أنها من المفروض أن تكون نعمة يستفيد منها البشر ؟

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماذا يمكن أن يحدث لبلد إن عجز عن سداد كل تلك الديون المراكمة ؟ هل سيصادر ويصبح مثل السيارة أو المنزل الذي يعجز صاحبهما من السداد للبنك إن كان البنك هو الذي أقرض صاحب السيارة أو البيت لشرائهما ؟

هل يمكن أن تصادر دولنا ؟